أدى مناسك العمرة... وارتياح بين القوى المدنية على التزامه «أحكام القضاء»

مرسي: استقرار المنطقة يستلزم استقرار مصر والخليج

| القاهرة - «الراي» |

أكد الرئيس المصري محمد مرسي، أن «استقرار المنطقة يستلزم استقرار مصر واستقرار الخليج، وعلى رأس دول الخليج المملكة العربية السعودية».

وقال للصحافيين (وكالات)، عقب لقائه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز في جدة: «ندعم استقرار المنطقة ونمضي عليه تحت ظل الأخوة والمحبة والمستقبل بمشيئة الله تعالى بين البلدين.. ما دار بيني وبين الملك عبد الله من حديث وجرى بيننا من حوار كله لصالح المنطقة واستقرارها ولصالح الشعبين». وتابع: «ما تحدث به خادم الحرمين الشريفين كله لصالح المستقبل ولصالح المنطقة ولصالح مصر ورأيت فيه الحكمة والعقل والمعرفة والحب لأهل مصر».

ووصف اللقاء مع خادم الحرمين الشريفين بأنه «لقاء مثمر وبناء لصالح مصر والمملكة وللشعبين ولصالح شعوب المنطقة». وأوضح أنه «كان حريصا على أن تكون أول زيارة له خارج مصر للمملكة العربية السعودية مهبط الوحي وجامعة القلوب لما تتمتع به العلاقات المشتركة بين البلدين من عمق تاريخي ممتد الجذور».

وعن اجتماعه مع ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، الأمير سلمان بن عبد العزيز، قال مرسي ان «الاجتماع يأتي استكمالا لبعض النقاط الكثيرة الطيبة التي كانت مستمرة والتي نريد لها تقوية أكثر في المستقبل».

من جانبه، قال الأمير سلمان بن عبد العزيز ردا على سؤال عن مستقبل العلاقات السعودية-المصرية: «أقول إن ما قاله فخامة الرئيس محمد مرسي يعبر عن رأي خادم الحرمين الشريفين والمملكة وشعب المملكة».

وأدى مرسي والوفد المرافق له، امس، مناسك العمرة في مكة المكرمة.

في موازاة ذلك، يستعد ميدان التحرير لاستقبال مليونية اليوم والتي دعت إليها حركة «حازمون» في إطار التصعيد لإسقاط الإعلان الدستوري المكمل ورفض ما أسموه تواطؤ المحكمة الدستورية العليا التي حكمت ببطلان قرار مرسي بعودة البرلمان، فيما استعدت منطقة المنصة لتظاهرة احتجاجية جديدة تطالب بإسقاط الرئيس الجديد ومساندة الإعلان الدستوري المكمل وإسقاط مجلس الشعب، في وقت طالبت المحكمة الدستورية النائب العام بسرعة التحقيق في ادعاء الإخوان بقيام الدستورية بالتزوير.

واقام أعضاء حركة «حازمون» منصتهم الرئيسية قرب شارع محمد محمود، كما انتشرت الخيام بطريقة ملحوظة ما بين الجزيرة الوسطى وأمام مجمع التحرير وقرب تمثال عمر مكرم لاستقبال الشباب المنتمين لجماعة الإخوان والتيار السلفي.

ووزع عدد من المعتصمين في ميدان التحرير منشورا منسوبا لحزب «الحرية والعدالة»، الذراع السياسي لجماعة «الإخوان»، دعوا فيه مؤيدي المرشح الرئاسي السابق الفريق أحمد شفيق إلى الوقوف خلف مرسي لمصلحة الوطن.

في المقابل، أعلن «اتحاد شباب ثوار مصر الأحرار» في منطقة المنصة عن تنظيم مليونية «لا للإخوان»، ودعا الشعب المصري الى «التوحد لإسقاط الحكم الإخواني وعودة سيادة القانون والدستور».

في سياق موازٍ، شن حزب «التجمع» هجومًا حادا على جماعة «الإخوان». واكد في بيان، أمس، إن «ميليشيات الجماعة تحتل ميدان التحرير وتمارس إرهابا ضد خصومها السياسيين وتردد هتافات بذيئة ضد المحكمة الدستورية العليا وقضائها والاعتداء بالضرب المبرح والسرقة والسب على عديد من خصوم الجماعة مثل النواب حمدي الفخراني وأبو العز الحريري وعاطف مغاوري وآخرين وتناسب الجماعة أن مثل هذه البلطجة لن تمر من دون عقاب».

ودعا الحزب إلى عقد مؤتمر صحافي غدا يتحدث فيه رؤساء الأحزاب وممثلو المجتمع المدني وعدد من الشخصيات العامة لتحديد الخطوات المقبلة في طريق النضال المشترك للأحزاب من أجل الدولة المدنية ورفض الدولة الإخوانية.

وأوضح الحزب أن «الشبكة الإخوانية تتحكم في قرارات الرئاسة وتحاول التلاعب بمصير الوطن وأن الجماعة تصمم على فتح باب التلاعب من جديد بعد إعلان رئاسة الجمهورية في بيان رسمي لها انصياعها لقرار المحكمة الدستورية العليا حيث دعت الجماعة إلى التشاور مع المجلس الأعلى للقضاء للبحث عن مخرج لهذه الأزمة».

في سياق موازٍ، ذكر رئيس حزب «غد الثورة» أيمن نور إن «بيان مرسي والذي أكد فيه احترامه للدستور والقانون هو عودة إلى الصواب مرة أخرى»، مضيفا إن «القرار الذي اتخذه مرسي سابقا بعودة البرلمان المنحل بحكم المحكمة الدستورية هو مخالفة صريحة لسيادة القانون».

أما المرشح السابق لرئاسة الجمهورية حمدين صباحي فقد أشاد بالتزام مرسي «أحكام القضاء»، داعيا الى «حوار مع القوى الوطنية لوضع خارطة طريق لبناء الوطن».

وأعرب المرشح السابق لرئاسة الجمهورية عمرو موسى عن ارتياحه لبيان رئاسة الجمهورية واحترامه لأحكام المحكمة الدستورية العليا «باعتبار مصر دولة قانون تحكمها سيادة القانون واحترام المؤسسات»، كما رحب موسى «بحالة التشاور مع القوى السياسية والمجلس الأعلى للهيئات القضائية للاتفاق على الطريق الأمثل للخروج من المشهد الحالي».

وأكد نقيب المحامين المصريين سامح عاشور أن «الأمور ستهدأ بعد التزام مؤسسات الدولة أحكام القضاء»، مشددا على «ضرورة إعلاء مصلحة الوطن ودولة القانون».

خادم الحرمين الشريفين والرئيس مرسي يستعرضان لوحة فنية تجسد الحرم المكي في جدة مساء أول من أمس (أ ف ب)

العريان مرشحا لمنصب نائب الرئيس للشؤون الخارجية

... والشاطر «لن يشكل الحكومة»

اتجاه لتشكيل «مجلس رئاسي» في مصر مع الإبقاء على 3 أو 4 وزراء من حكومة الجنزوري

| القاهرة - «الراي» |

بينما تدور المشاورات في كواليس القصر الرئاسي المصري وغرفة عمليات جماعة «الإخوان المسلمين»، ووسط تسريبات متباينة في شأن مؤسسة الرئاسة وتشكيلة وقيادة الحكومة الجديدة، يبدو أن الأيام القليلة المقبلة ستشهد حسم الشكل العام للمؤسسة الحاكمة.

وقالت مصادر سياسية لـ «الراي»، إنه «فور عودة الرئيس محمد مرسي من أولى زياراته الخارجية إلى للسعودية، سيبدأ على الفور تحديد الشكل النهائي للحكومة والاستقرار على من يقودها، وإن بدت حظوظ محافظ البنك المركزي السابق محمود أبوالعيون هي الأعلى إلا إذا حدثت اختيارات أخرى في الساعات الأخيرة، قبل إعلان التشكيلة الحكومية، وسط تسريبات أشار فيها القائم بأعمال رئيس حزب الحرية والعدالة عصام العريان إلى أن الحكومة خلال أيام وهناك اتجاه لتشكيل مجلس رئاسي».

وأشارت إلى أن «مؤسسة الرئاسة بدأت فعليا مقابلات مباشرة للمرشحين لكل من فريقي الرئاسة والحكومة، وبات من شبه المؤكد اختيار محافظ البنك المركزي السابق محمود أبوالعيون لرئاسة الحكومة، وإن كانت بعض الأحزاب المتحالفة مع حزب الحرية والعدالة طالبت بشخصية أخرى، إلا أن هناك تكهنات، كما ذكرت مصادر مقربة من الرئاسة، أن يكون أبوالعيون أكثر الشخصيات التي حظيت بقبول وتأييد لتشكيل الحكومة الجديدة».

وفي هذا الاتجاه، التقى الرئيس المصري قبيل سفره إلى الى السعودية مباشرة 5 شخصيات في مقابلات خاصة ومغلقة ومنفردة، ولم يصدر عقب اللقاءات أي بيانات إعلامية رسمية توضح أسباب المقابلة.

وقالت مصادر إن «الرئيس التقى العريان، ويبدو أنه عرض على الرئيس آخر تقارير حزب الحرية والعدالة عن تشكيل الحكومة، باعتباره حزب الغالبية أو على الأقل الحزب الذي سيكون ثُلث الحقائب الوزارية من نصيبه». ورجحت «أن يكون العريان نائبا للرئيس للشؤون الخارجية»، ونفت أن يكون العريان «مرشحا لوزارة الخارجية كما ردد البعض».

ومن بين الذين التقاهم مرسي، ليل أول من أمس، الكاتب والمفكر القبطي سمير مرقس، الذي رجحت الأنباء عن يكون نائبا للرئيس في حال وجود أكثر من نائب أو إدخاله ضمن مؤسسة الرئاسة كمستشار للشؤون الثقافية ممثلا للأقباط، كما التقى مرسي أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة باكينام الشرقاوي، وعضو حركة «الاشتراكيين الثوريين»، الذي نفى أن يكون مرشحا لأي منصب وزاري وائل خليل، كما التقى الرئيس محافظ القاهرة عبدالقوي خليفة، ولم تصدر أي معلومات عن اللقاء، إلا أن بعض المقربين ذكروا أنه «كان لقاء خاصا في شأن تنفيذ توجيهات الرئيس في شأن المئة يوم».

وكشفت مصادر في حزب «الحرية والعدالة»، أن «تقارير كثيرة أيدت بقاء كل من وزير الكهرباء حسن يونس ووزير الداخلية محمد إبراهيم»، بينما لاقت ترشيحات حزب النور الذي رشح أسماء لوزارات التعليم والبيئة والأوقاف من قياداته المخاوف»، كما رشح الأستاذ في جامعة القاهرة أيمن رأفت المحجوب لوزارة الاستثمار، مع اقتراح أحد قيادات الحزب لمؤسسة الرئاسة لضمان المشاركة في القرار.

وأكدت مؤسسة الرئاسة، على لسان القائم بأعمال الناطق باسم رئيس الجمهورية ياسر علي، أن «الإعلان عن الحكومة سيكون خلال الساعات المقبلة، أي بعد عودة مرسي من السعودية، وهي أولى الزيارات الخارجية التي يقوم بها الرئيس منذ توليه منصبه، وهو ما يرجح أن تكون الحكومة معلنة رسميا غدا، وان كل الحقائب الوزارية تم حسمها على أن يكون ثلثها من الحرية والعدالة و15 في المئة من حزب النور، و30 في المئة من التكنوقراط وأصحاب الكفاءات بعيدا عن الانتماءات الحزبية، وإن كانت من ترشيحات الأحزاب، بجانب الحديث عن الإبقاء على 3 أو 4 وزراء حاليين.

وقال العريان إنه لم يعرض عليه أي منصب في الحكومة الجديدة، «وإن حدث فلن يقبل بها نهائيا». وكشف أن «الحكومة المقبلة ستكون من الكفاءات القادرة على تنفيذ برنامج الرئيس». وتابع: «الرئيس يعاني كثيرا في اختيار الحكومة، وهو الوحيد من المرشحين الذي لم يعط وعدا لأي شخص بمنصب في حكومته، وعندما تبين نجاحه بدأت أناس تفرض عليه أسماء بعينها وسنكون كحزب الحرية والعدالة ممثلين في الحكومة بالطبع ولن نرضى بها من دوننا، والمعيار الأصلي هو الكفاءة».

وأشار إلى أن «ما تردد حول ترشيح المهندس خيرت الشاطر لرئاسة الحكومة غير حقيقي»، وقال: «الرئيس تعهد اختيار رئيس للحكومة من خارج الحرية والعدالة، وإذا اضطر الرئيس لتعيين رئيس حكومة من الحرية والعدالة فلن يكون الشاطر لأنه رفض المنصب».

وطالب الأمين العام للإدارة المحلية محمد عبدالظاهر، «بإنشاء وزارة جديدة تكون مختصة بالقرية المصرية لتنميتها»، لافتا إلى أن «تنمية القرية المصرية تحتاج لوزارة تكون مختصة بها، حتى تتمكن من القضاء على البطالة داخل القرية، والحد من الهجرة من الريف إلى المدينة». كما طالب، «بضرورة إنشاء وزارة جديدة أيضا للعشوائيات، حيث تمثل مشكلة العشوائيات نحو 30 في المئة من مشاكل الدولة».

مطالبات بأن يستكمل مرسي ولايته من دون استقالة وإعادة انتخاب

خلافات في «تأسيسية الدستور» حول آلية اختيار نواب الرئيس

| القاهرة - من فريدة موسى |

تواجه الأعمال داخل الجمعية التأسيسية للدستور المصري الجديد، رغم ما يثار حول حلها في جلسة القضاء الإداري المرتقبة، وسط خلافات حول انتخاب نائب الرئيس من عدمه وإمكانية استبدال المحكمة الدستورية بـ «مجلس دستوري».

وكشفت مصادر في الجمعية التأسيسية لصياغة الدستور الجديد لـ «الراي»، عن تلقي اقتراحات تقضي بتشكيل لجنة خاصة بالأحكام والنصوص الانتقالية في الدستور، تهدف إلى وضع نص انتقالي يسمح للرئيس محمد مرسي باستكمال مدته الرئاسية التي تصل لـ 4 سنوات فقط، من دون تقديم استقالته وإجراء انتخابات جديدة.

وذكرت أن «هناك اتجاها داخل الجمعية التأسيسية لاستبدال المحكمة الدستورية العليا بما يسمى المجلس الدستوري، الذي يشبه النموذج الفرنسي، على أن تكون آراؤه استشارية وليست ملزمة، كما هو الحال الآن، فضلا عن اندماج هيئة قضايا الدولة ضمن منظومة القضاء ولا تكون منظومة إدارية فقط».

وأشارت إلى أن «هناك خلافات بين الأعضاء حول نظام الحكم للبلاد، ما جعلهم يحددون صلاحيات الرئيس والبرلمان من دون تسمية للنظام، وشملت صلاحيات البرلمان أن يكون مسؤولا عن التشريع والرقابة على الموازنة والسياسة العامة للدولة، فضلا عن المشاركة في قرار إعلان الحرب بالتشاور مع الرئيس والمجلس العسكري، إضافة إلى إعلان حالة الطوارئ وسحب الثقة من الحكومة».

> استبدال المحكمة الدستورية بـ «مجلس دستوري» استشاري

أما صلاحيات الرئيس، فتتضمن تعيين رئيس الوزراء، وأن يكون مسؤولا عن العلاقات الخارجية بعد التشاور مع البرلمان، وبهذا يميل نظام الحكم إلى المختلط المتجه نحو النظام البرلماني، ويشترط لحل البرلمان استفتاء شعبي، وإذا رفض الشعب ذلك قد ينتهي الأمر إلى أن يترك الرئيس موقعه.

وقالت المصادر إن «لجان الجمعية التأسيسية تشهد أيضا خلافات حول نواب الرئيس».

ومن المقرر أن يتم التصويت على خيارات عدة، أولها أن يتم انتخاب نواب الرئيس في بطاقة الاقتراع المخصصة لانتخاب الرئيس، أو أن يختارهم الرئيس ويصوت البرلمان عليهم، أو أن يكونوا مجرد مستشارين للرئيس فقط وليسوا نوابا له.

وذكرت المصادر أن «هناك بعض النقاط الجدلية لاتزال عالقة، بينها نسبة العمال والفلاحين في مجلس الشعب، واعتبرها حزب النور السلفي تمييزا ليس له داع بعد الثورة».

وأكد نقيب الأطباء المصريين خيري عبدالدايم، أن «ائتلاف النقابات المهنية أرسل 16 مقترحا للجنة التأسيسية حول وضع النقابات المهنية في الدستور الجديد والتزام الدولة تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية في تفعيل الحد الأدنى والأقصى للأجور والمعاشات، وحقوق المصريين في الخارج، وحرية الإبداع والابتكار، والتفكير بما يتناسب مع ثوابت وحضارة وثقافة المجتمع المصري».

أما «تحالف ثوار مصر» فقد تقدم للجمعية التأسيسية بمشروع الدستور المتكامل، الذي يشمل أبرز بنوده أن الإسلام دين الدولة، وأن قرار الحرب في يد الرئيس، واستقلال السلطة القضائية، وتتكفل الدولة بتوفير الغذاء والمسكن والخدمات الصحية والثقافية.

وكانت لجنة إعداد الدستور الجديد انتهت من صياغة المادة الأولى، التي جاء نصها: «جمهورية مصر العربية... جمهورية موحدة ذات سيادة لا تقبل التجزئة تقوم على نظام ديموقراطي يعتمد على الشورى والتعددية والمواطنة التي تعني المساواة بين الجميع في الحقوق والواجبات، ومصر تنتمي للعالم العربي والإسلامي وتتمسك بانتمائها لحوض النيل وأفريقيا والدائرة الآسيوية».

كما انتهت أيضا من صياغة المادة الثانية، التي تتحدث عن دين الدولة ولغتها، وأضيف إليها «أن يكون الأزهر المرجعية النهائية في تفسير المادة الثانية مع إعطاء حق للمسيحيين في الاحتكام لشرائعهم»، ولكن لم يتم التصويت على الصياغة الأولية التي تنص على «أن السيادة لله وحده وقد جعلها الله للأمة والشعب مصدر السلطات ليمارس السيادة ويصون الوحدة الوطنية على النحو الوارد في الدستور».

يدخل غيبوبة لـ 3 ساعات كل يوم
مبارك فقد السمع و20 كيلو غراما من وزنه

| القاهرة - من أحمد عبدالعظيم |

كشف مصدر طبي مصري مسؤول في مستشفى المعادي العسكري، جنوب القاهرة، أنه سيتم خلال ساعات الانتهاء من التقرير الطبي الخاص بحالة الرئيس السابق حسني مبارك المحكوم عليه بالمؤبد لتقديمه إلى النائب العام ووزارة الداخلية لاتخاذ القرار باستمرار علاجه في مستشفى المعادي أو إعادته مرة أخرى لمستشفى سجن مزرعة طرة.

وأوضح أن «التقرير يكشف بصورة أولية أن مبارك دخل المستشفى منقولا من سجن طرة وهو مصاب بجلطة في القلب وليس في المخ كما هو شائع حتى الآن»، مشيرا إلى أنه «ومنذ دخوله لمستشفى المعادي فقد 20 كيلو غراما من وزنه، وأنه فقد حاسة السمع في شكل شبه نهائي من دون استخدام سماعات الأذن».

ولفت إلى أن «مبارك يدخل في غيبوبة بمعدل 3 ساعات كل 24 ساعة، وأنه في أغلب الوقت تتم تغذيته بالمحاليل لعدم تقبله للطعام العادي بشكل طبيعي». وقال إن «التقرير يتضمن أيضا إصابة مبارك بالتهابات وقرحات في الجلد، وخصوصا في مناطق الظهر نظرا لتواجده على السرير لفترات طويلة من دون حركة، علاوة على إصابته ببعض المضاعفات ليست بالخطيرة في الكلى». وأشار المصدر إلى أن «سوزان ثابت لاتزال مرافقة لزوجها بشكل كامل داخل المستشفى، وأن أكثر المترددين على زيارته هما زوجتا نجليه خديجة الجمال وهايدي راسخ».

الكنيسة الأرثوذكسية تتجه لمد قيد الناخبين في انتخابات البطريرك الـ 118

| القاهرة - من وفاء وصفي |

قال رئيس لجنة قيد الناخبين للبطريرك الـ 118 في الكنيسة الأرثوذكسية المصرية الأنبا مرقس، ان لجنة القيد تواصل عملها من أجل سرعة إعداد وإنهاء عملية قيد الناخبين، وقبل الفترة المحددة لها في 17 من الشهر الجاري، مشيرا إلى أن «الأمر ربما سيحتاج لمد الفترة مرة أخرى حتى نهاية يوليو الجاري أو أول أغسطس، نظرا لعدم الانتهاء من استكمال قيد الناخبين بأقباط المهجر ومنطقة القاهرة التي تخضع لإشراف القائم مقام البطريركي».

واضاف إن «عدد الذين وصل قيدهم حتى الآن 2200 ناخب من إجمالي عدد الناخبين الذي سيتجاوز الـ 3 آلاف ناخب»، مؤكدا أن «اللجنة تحاول سرعة إنهاء عملية القيد لأنها تعطل إعلان أسماء المرشحين النهائية بعد الطعن عليهم من قبل الناخبين».

وقال عضو لجنة القيد منسي ثابت، إن «لجنة القيد استطاعت الانتهاء من قيد الناخبين لمنطقة الإسكندرية، التي تخضع للقائم مقام، وجارٍ جمع الناخبين في منطقة القاهرة، حيث تم ترشح أعداد كبيرة من الأسماء، وجارٍ الاختيار، بحيث يمثل الناخبون جميع الكنائس في القاهرة».

وأشار إلى أن «الأزمة الحالية لاتزال في أقباط المهجر، التي تحتاج لوقت وتنتظر اللجنة وصول أسمائهم، حيث لم يصل سوى ما يقرب من 150 اسما من إجمالي ما يقرب من 600 قبطي بالخارج لهم حق التصويت، وتبذل اللجنة جهدها لإنهاء هذا الأمر قبل الفترة المحددة لإغلاق موعد القيد، ولكن إذا لم يتم الانتهاء سيتم مد الفترة مرة أخرى وبعدها سيتم نشر جداول الناخبين بالكاتدرائية والكنائس ليتسنى الطعن عليها خلال 15 يوما قبل الانتهاء من تنقيتها، وليكون لهم حق الطعن على المرشحين الـ 17 لتصفيتهم إلى 7 مرشحين، فضلا عن المقابلات التي ستجرى بين المرشحين ولجنة الترشيحات».

«طالبان» تنفي تنفيذ وتصوير إعدام امرأة افغانية

كرزي يدعو الملا عمر إلى تسليم سلاحه مقابل منحه فرصة الترشّح للرئاسة

كابول - يو بي أي، ا ف ب - دعا الرئيس الأفغاني حامد كرزي، امس، زعيم حركة «طالبان» الملا عمر إلى التوقف عن قتال حكومته مقابل منحه فرصة الترشّح للرئاسة المقررة في العام 2014.

وقال في خطاب للامة: «اجدد دعوتي الى كل الافغانيين، اولئك الذين ليسوا دمى في يد الآخرين وليس لديهم الا مشاكل معنا هنا... نحن نرحب بهم». واضاف: «يمكن للملا عمر ان يأتي الى اي مكان يريده في افغانستان، ويمكنه ان يفتح مكتبا سياسيا، لكن عليه ان يتخلى عن السلاح ثم يمكنه ان يؤسس حزبا سياسيا مع اصدقائه والترشح للانتخابات». وتابع: «اذا انتخبه الناس فهذا جيد ويمكنه ان يقود البلاد».

ونقلت صحيفة «خاما» الإلكترونية عن كرزي: «للمعارضة المسلحة في أفغانستان التي تحمل أسلحة أجنبية... أسأل الملا عمر، إذا لم يكن يعمل لصالح آخرين وإذا كان أفغانياً أن يأتي إلى أفغانستان والتحدث إلينا».

من جانب ثان، نفت حركة «طالبان»، امس، انها نفذت في ساحة عامة حكم الاعدام بامرأة متهمة بالزنا وقامت بتصويره ونشره بعدما اثار نشر هذا الفيديو صدمة في المجتمع الدولي.

وأكدت في بيان نشرته على موقعها «صوت الجهاد» بلغة الباشتون: «ما يدعيه بعض المسؤولين الحكوميين في كابول عن تورط مجاهدينا خاطئاً تماماً ولا اساس له».

وقتلت المرأة قبل 16 يوما بعشر طلقات من بندقية رشاشة بحضور 100 رجل في قرية صغيرة في مقاطعة باروان على بعد 100 كيلومتر عن كابول، وجابت صور القتل العالم منذ الاحد.

وجرى الاعدام بعد قراءة ايات من القرآن تحرم الزنا، وبعد القتل صاح الحاضرون «يحيا الاسلام» و«يحيا المجاهدون».

واكدت السلطات الافغانية ان منفذي الاعدام ينتمون لحركة «طالبان» التي تعودت على مثل هذه الاعدامات عندما حكمت البلاد بين 1996 و2001، وهي تقود حركة تمرد ضد حكومة كابول الموالية للغرب والحلف الاطلسي الذين اسقطوا نظامهم.

اعتقال متدربين ليبيين بعد إشعال حرائق بأكاديمية الشرطة في الأردن

«إخوان» ليبيا يرفضون الاعتراف بالهزيمة الانتخابية

طرابلس، عمان - وكالات - رفض زعيم الذراع السياسية لجماعة «الاخوان المسلمين» في ليبيا محمد صوان الاربعاء، الاعتراف بالهزيمة في اول انتخابات حرة في البلاد منذ نصف قرن تقريبا واتهم منافسه الليبرالي الرئيسي «بخداع» الناخبين بالتزامات خادعة بالاسلام، واصف رئيس الوزراء السابق في المجلس الوطني الانتقالي الحاكم محمود جبريل بانه «حليف سابق للزعيم الراحل معمر القذافي». وقال ان «حزب جبريل قد يفقد تصدره للانتخابات بعد صدور النتائج الكاملة للانتخابات».

وقال صوان: «جبريل لم يقدم نفسه للشعب الليبي على أنه ليبرالي. قدم نفسه على ان له مرجعية اسلامية. استفادت التيارات العلمانية من ثورات الربيع العربي ورفعت راية المرجعية الاسلامية... صوت الليبيون لجبريل باعتبار انه اسلامي أيضا».

واكدت دفعة جديدة من النتائج الاولية للانتخابات الليبية نشرت الاربعاء ان الليبراليين حققوا في السباق على المقاعد الحزبية فوزا ساحقا على الاسلاميين في شرق البلاد الذي لطالما اعتبر معقلا للتيار الاسلامي.

وفي بنغازي (11 مقعدا) احرز «تحالف القوى الوطنية» (ليبرالي) 95733 صوتا متقدما بفارق شاسع على حزب «العدالة والبناء» المنبثق من «الاخوان المسلمين» والذي حصل على 16143 صوتا.

وفي شرق البلاد ايضا في دائرة انتخابية اخرى تضم 4 مدن احداها البيضاء احرز التحالف، الذي يقوده جبريل، 47551 صوتا، متقدما بفارق هائل عن حزب «العدالة والبناء» الذي حصل على 6424 صوتا فقط، في حين حل حزب ثالث عضو في تحالف جبريل ثالثا بـ 4790 صوتا.

الى ذلك، اعتقلت السلطات الأردنية عشرات المتدربين الليبيين الأربعاء، بسبب القيام بأعمال شغب وحرق داخل مبنى الاتحاد الرياضي للشرطة التابع لمديرية الأمن العام.

وذكرت «وكالة الأنباء الأردنية» أن الشرطة اعتقلت أكثر 100 طالب شرطة ليبي بسبب ما أقدموا عليه احتجاجا على تأخر الطائرة التي تقلهم الى ليبيا.

ويتلقى نحو 2500 من أفراد الأمن الليبيين التدريب في الأردن، في الدفعة الأولى لتدريب نحو 10 آلاف في مديرية الأمن العام في المملكة على مدار السنوات الخمس المقبلة.